

جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة - الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني
في الميدان : علوم اقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية
فرع علوم إقتصادية، تخصص إقتصاد قياسي

بعنوان :

أثر تحرير أسعار الفائدة على الادخار المحلي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990 - 2014)

من إعداد الطالبة : تجاجنة رتبية

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2017/05/15 :

أمام اللجنة المكونة من السادة :

(أستاذ، جامعة ورقلة)رئيسا
(أستاذ محاضر " أ" ، جامعة ورقلة)مشرفا ومقررا
(أستاذ محاضر " أ" ، جامعة ورقلة)مناقشا

أ.د/ شيخي محمد
د سلامي أحمد
د حجيري عبد الحميد

السنة الجامعية 2016/2017

جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة - الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني
في الميدان : علوم اقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية
فرع علوم إقتصادية، تخصص إقتصاد قياسي

بعنوان :

أثر تحرير أسعار الفائدة على الادخار المحلي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990 - 2014)

من إعداد الطالبة : تاجنة رتيبة
نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ 2017/05/15 :
أمام اللجنة المكونة من السادة :

أ.د / شيخ محمد (أستاذ، جامعة ورقلة) رئيسا
د سلامي أحمد (أستاذ محاضر "أ"، جامعة ورقلة) مشرفا ومقررا
د حجيري عبد الحميد (أستاذ محاضر "أ"، جامعة ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية 2017/2016

إهداء

إلى

الوالدين الكريمين، أطال الله عمرهما، اللذين تعجز الكلمات أن توفيهما حقهما.

إلى كل أفراد عائلتي، أخواتي وإخوتي، وأزواجهم وأولادهم.

إلى جدتي، إلى كل أعمامي وعماتي و أولادهم.

إلى كل أخوالي وخالاتي وأولادهم.

إلى الكتكوتة بسمة، إلى هيثم.

إلى كل من علمني من معلمين وأساتذة.

إلى كل الصديقات إلى كل زملائي دفعة إقتصاد قياسي 2017

إلى كل من رافقني في مشواري الدراسي.

.....رتيبة

الشكر

الحمد لله الذي وفقني لإنجاز هذه المذكرة، والصلاة والسلام على خير البرية سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين، أما

بعد...

أتوجه بالشكر الجزيل والتقدير والعرفان الجميل إلى :

أستاذي الكريم/ أحمد سلامي على تفضله للإشراف على هذه المذكرة، وعلى كل التوجيهات والنصائح المقدمة من طرفه.

إلى أعضاء لجنة المناقشة، اللذين سأنال شرف مناقشتهم.

إلى كل من ساهم في إنجاز هذه المذكرة من قريب أو بعيد

رتيبة

ملخص :

يهدف هذا البحث إلى تحليل العلاقة طويلة الأجل بين التحرير المالي لمعدلات الفائدة وحجم الإدخار في الجزائر خلال الفترة (1990-2014). النتائج تكشف عن عدم وجود دلائل لعلاقة توازنية في المدى الطويل بين المتغيرين، وبالتالي عدم فعالية سياسة تحرير سعر الفائدة التي إنتهجتها الحكومة في جذب المدخرات، الأمر الذي يؤكد على أن هناك عوامل إجتماعية وثقافية ودينية تجعل من سعر الفائدة عاملا غير مؤثر على الإدخار، الأمر الذي لا يمكن الإعتماد عليه في رسم السياسات المتعلقة بالإدخار في الجزائر. وهذا يقودنا إلى ضرورة الإلتجاه نحو اعتماد المعاملات المالية الخالية من سعر الفائدة.

الكلمات الرئيسية للبحث :

علاقة طويلة الأجل، تحرير مالي، معدلات الفائدة، إدخار.

Abstract :

This research aims at analyzing the long-term relationship between the financial liberalization of interest rates and the size of savings in Algeria during the period 1990-2014. The results reveal that there is no evidence of a long-term balance between the two variables, and thus the ineffectiveness of the government's interest-rate liberalization policy to attract savings, emphasizing that social, cultural and religious factors make the interest rate ineffective. Which can not be relied upon to shape savings policies in Algeria. This leads us to the need to adopt non-interest-rate Financial transactions.

Key words :

long-terms relationship, financial liberalization, interest rate, savings.

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
III	الإهداء
IV	الشكر
V	الملخص
VI	قائمة المحتويات
VII	قائمة الجداول
VIII	قائمة الأشكال
IX	قائمة الملاحق
أ	مقدمة
	الفصل الأول : مراجعة الأدبيات النظرية لأسعار الفائدة و الإدخار
2	تمهيد
3	المبحث الأول : الإطار النظري لتحرير المالي لأسعار الفائدة والإدخار
11	المبحث الثاني : الدراسات السابقة
16	خلاصة الفصل الأول
	الفصل الثاني : الدراسة الميدانية لأثر تحرير أسعار الفائدة على الإدخار المحلي
18	تمهيد
19	المبحث الأول : الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة
25	المبحث الثاني : عرض ومناقشة النتائج
31	خلاصة الفصل الثاني
32	الخاتمة
35	المراجع
38	الملاحق
43	الفهرس

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
14	مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة باللغة العربية	الجدول 1.1
15	مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة باللغة الأجنبية	الجدول 2.1
26-25	نتائج اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية الأصلية والمحوّلة	الجدول 1.2
28	نتائج إختبارات الجذر الوحدوي لبواقي التقدير	الجدول 2.2

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
5	شكل توضيحي لسعر الفائدة حسب النظرية الكلاسيكية	الشكل 1.1
6	شكل توضيحي لسعر الفائدة حسب نظرية الأرصد المدة للإقتراض	الشكل 2.1
7	شكل توضيحي للطلب على النقود بغرض المضاربة	الشكل 3.1
7	شكل توضيحي لعلاقة سعر الفائدة ومستوى الدخل عندما يكون $I=S$	الشكل 4.1
20	تطور معدل الإدخار المحلي في الإقتصاد الجزائري للفترة (1990-20014)	الشكل 1.2
21	تطور معدل الفائدة الحقيقي في الإقتصاد الجزائري للفترة (1990-20014)	الشكل 2.2
28	بواقى معادلة إنحدار التكامل المشترك	الشكل 3.2

قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	الرقم
39	بيانات معدل الإدخار المحلي ومعدلات الفائدة الحقيقية خلال الفترة 1990-2014	الملحق 1
40	النتائج الإحصائية لتقدير المتغيرين	الملحق 2
41	منحنى الدراسة	الملحق 3
42	نتائج تقدير معادلة إنحدار التكامل المشترك	الملحق 4
42	نتائج اختبار سببية جرانجر بين DTIR و DSPIB	الملحق 5

مقدمة

أ. توطئة :

لجأت العديد من الدول النامية إلى سياسة تحرير سعر الفائدة، للتخلص من الآثار السلبية لسياسة الكبح المالي الذي أدى إلى تراجع مستويات الإيداع، وجعل النظام المصرفي أقل تطوراً، وجعل الأصول المالية المحلية أقل جاذبية من الأصول الأجنبية، وإتساع حجم القطاع المالي غير الموسمي.

حيث يرى أصحاب نموذج التحرير المالي، ومن بينهم ماكينون وشار أن هذا النموذج كفيل بتخليص الدول النامية من تلك التبعات السلبية، التي لازمتها لمدة طويلة من الزمن، حيث يساهم هذا النموذج على تحسين فعالية الأنظمة المالية، لهذه الدول، ورفع مستويات الإيداع بها، وتخفيض معدلات النمو الاقتصادي.

وترتكز سياسة التحرير المالي على مجموعة من العناصر وهي : تحرير أسعار الفائدة أي إلغاء السقوف عليها التقليل من معدل الاحتياطي القانوني، إلغاء القيود المتعلقة بدخول المؤسسات المالية والبنوك إلى السوق المحلية، تحرير حساب رأس المال. ونحن في هذه الدراسة سنحاول التركيز على جزئية التحرير المالي لأسعار الفائدة وعلاقتها بحجم الإيداع في الجزائر للفترة 1990-2014.

ب. إشكالية البحث :

ومما سبق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية لدراستنا كما يلي :

هل توجد علاقة تكامل متزامن بين التحرير المالي لأسعار الفائدة وحجم الإيداع المحلي في الجزائر للفترة 1990-2014

؟

من هذه الإشكالية تتفرع الإشكالية الجزئية كما يلي :

ماهي طبيعة العلاقة بين التحرير المالي لأسعار الفائدة على الإيداع المحلي في الجزائر للفترة 1990-2014؟

ت. فرضيات البحث :

للإجابة على الإشكاليات المطروحة سنفترض الفرضيات التالية :

- توجد علاقة تكامل مشترك بين التحرير المالي لأسعار الفائدة وحجم الإيداع المحلي في الجزائر للفترة 1990-2014.
- هناك أثر طويل المدى لتحرير أسعار الفائدة على الإيداع المحلي في الجزائر للفترة 1990-2014.

ث. مبررات إختيار الموضوع :

- إن الدافع الأساسي لإختيار هذا الموضوع، هو الجدال الكبير الذي صنعه سعر الفائدة والذي لازال قائماً.

- محاولة الوقوف على نتائج لإصلاحات المالية المتبعة، في إطار برامج مؤسسات النقد الدولية، بالتعرف على أثر تحرير أسعار الفائدة على الإدخار المحلي في الجزائر، بإعتباره أداة من أدوات السياسة النقدية.

ج . أهداف الدراسة وأهميتها :

يتمثل الهدف من وراء هذه الدراسة، محاولة الوصول إلى معرفة مدى إمكانية تطبيق نظرية التحرير المالي لأسعار الفائدة على الإقتصاد الجزائري، من خلال توضيح دور الإجراءات المتخذة، في إطار إعادة هيكلة وتحرير النظام المالي، في وضع إستراتيجية سليمة في تحديد معدل الفائدة، وفق ما يقتضيه الواقع الإقتصادي، الذي يسمح بزيادة الإدخار، وبالتالي معدل أعلى للنمو الإقتصادي.

تكتسي هذه الدراسة أهمية كبيرة، على إعتبار أنها تمنحنا فكرة شاملة عن الجانب النظري، الخاص بموضوع سعر الفائدة، والجدل القائم حول هذا الموضوع، وكذلك إبراز الدور الذي يلعبه، من خلال تبيان أهميته كأداة يعتمد عليها صانعو السياسات، في تصحيح المسار الإقتصادي. أما الجانب التطبيقي فنبين فعالية أثر سعر الفائدة، في ظل الإصلاحات الإقتصادية المنتهجة في الجزائر في تشجيع الإدخار.

ح . حدود الدراسة :

جرت الدراسة في إطارين مكاني و زمني، حيث تناولنا الجزائر كإطار مكاني للفترة 1990-2014 كإطار زمني.

خ . منهج البحث والأدوات المستخدمة :

من أجل إختبار فرضيات الدراسة، تم الإعتماد على المناهج التي تتوافق والدراسة وتمثل فيما يلي :

- المنهج الوصفي : الذي يسمح بإستعاب الجانب النظري للبحث، المتمثل في الدراسة النظرية لتحرير أسعار الفائدة والإدخار في الجزائر.

- المنهج التحليلي : الذي يسمح بتحليل الأوضاع والعلاقات المختلفة بين المتغيرات المدروسة، بالإعتماد على البيانات والمعطيات المتوفرة.

- المنهج القياسي : بإستخدام نماذج السلاسل الزمنية، وطرق تقدير معاملات نماذجها.

إلى جانب هذا إستخدمنا، البرامج المناسبة للدراسة ، المتمثلة في إستخدام برنامج EIEWS⁹ و EXCEL.

د . مرجعية الدراسة :

من أجل القيام بدراسة الموضوع، تم الإعتماد على عدة مصادر، حيث تم الإعتماد على الكتب، والمقالات، والبحوث الجامعية، بالإضافة الى المواقع الرسمية على الأنترنت.

ذ. صعوبات البحث :

من بين أهم الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذه الدراسة، ندرة الكتب خصوصا ما تعلق بالإدخار.

ز. هيكل البحث :

للإجابة على إشكالية الدراسة، ولتحقيق أهدافها، إقتضت الضرورة، تناول الموضوع في فصلين إثنين، سبقتهم مقدمة عامة، لنتهي بخاتمة عامة. تناول الفصل الأول منه، مراجعة أدبيات التحرير المالي لأسعار الفائدة والإدخار، في مبحثين خصص الأول، للإطار النظري للتحرير المالي لأسعار الفائدة والإدخار، وتعرض المبحث الثاني، إلى بعض الدراسات السابقة، التي عنيت بأسعار الفائدة والإدخار، وبعد ذلك أجريت مقارنة بين الدراسة الحالية وتلك الدراسات السابقة. بينما تناول الفصل الثاني القياس الإقتصادي لأثر تحرير أسعار الفائدة على الإدخار، بإستخدام طريقة أنجل - جرانجر، لتحليل التكامل المشترك، حيث تم إستخدام بيانات سنوية تخص الإقتصاد الوطني للفترة 1990-2014. وفي بداية الفصل تم التعريف بالإطار القياسي المتبع في التحليل، ومنه دراسة وعرض النتائج المتوصل إليها ومناقشتها. وفي الأخير توج هذا العمل بخاتمة عامة، تتضمن النتائج المتوصل إليها، كما حاولنا إثبات أو نفي فرضية الدراسة، ثم تقديم مجموعة من الإقتراحات والتوصيات.

الفصل الأول :
مراجعة الأدبيات
النظرية لأسعار
الفائدة و الإدخار

تمهيد :

يسرد هذا الفصل جملة من المفاهيم المرتبطة بالتحريم المالي لأسعار الفائدة والإدخار، وسيتم التطرق إلى التفاعل الناتج عن هذين المتغيرين من خلال إبراز العلاقة بينهما.

كما سيعرض مجموعة من الدراسات السابقة، المتعلقة بالموضوع، وكذا علاقة هذه الدراسات بالذاكرة محل الدراسة، وعليه سيكون هذا الفصل كالتالي :

المبحث الأول : الإطار النظري للتحريم المالي لأسعار الفائدة والإدخار؛

المطلب الأول : مفاهيم عامة حول التحريم المالي لأسعار الفائدة و الإدخار؛

المطلب الثاني : آلية تأثير أسعار الفائدة المحررة على الإدخار؛

المبحث الثاني : الدراسات السابقة؛

المطلب الأول : الدراسات السابقة باللغة العربية واللغة الأجنبية؛

المطلب الثاني : علاقة الدراسات السابقة بالذاكرة محل الدراسة؛

المبحث الأول : الإطار النظري للتحرير المالي لأسعار الفائدة والإدخار

تعتبر المفاهيم الأساسية الخاصة بموضوع التحرير المالي لأسعار الفائدة والإدخار، من بين أهم المواضيع التي نالت إهتمام الاقتصاديين، وصناع القرار في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. فما حقيقة هذين المفهومين وما هي مختلف المفاهيم المرتبطة بهما؟

المطلب الأول : مفاهيم عامة حول التحرير المالي لأسعار الفائدة والإدخار

يعتبر التحرير المالي لأسعار الفائدة والإدخار، من المواضيع المهمة التي تناولها الإقتصاديين، فما هو تعريفهما؟

الفرع الأول : تعريف التحرير المالي

هناك عدة تعاريف للتحرير المالي نذكر منها مايلي :

أولا : يعتبر التحرير المالي أحد مكونات وصفة التحرير الإقتصادي والتي تركز على تقليل وإزالة القيود على التجارة الداخلية والخارجية وتوسيع نشاط القطاع الخاص وإطلاق حرية قوى العرض والطلب في التسعير وجعل السوق المحلية أكثر تنافسية وتبسيط إجراءات التجارة والاستثمار والدفع إلى تبني معايير الجودة طبقا للمواصفات العالمية. ويتمثل التحرير المالي في إعطاء إستقلالية تامة للمؤسسات المالية والبنكية وذلك من خلال إلغاء كل القيود والضوابط وإعتماد آليات السوق(قانون العرض والطلب) في تحديد معدلات الفائدة الدائنة والمدينة¹.

ثانيا : عرفه SHAW على أنه " الحل للخروج من حالة الكبح المالي ووسيلة بسيطة وفعالة لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي في الدول النامية"².

¹ بريش عبد القادر، طرشي محمد، التحرير المالي و عدوى الأزمات المالية، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، المركز الجامعي خميس مليانة 5 و 6 ماي 2009 : ص.ص 4 - 5.

² AMAIRA BOUZIDI, (Libéralisation financière et croissance économique) Papier présent aux 20^{ème} journée international d économie monétaire et financière ,BIRNMINGHAN SET6 JUIN 2013.

ثالثا : مجموعة من الأساليب و الإجراءات التي تتخذها الدولة من أجل إلغاء القيود أو التخفيف من درجة القيود المفروضة على النشاط المالي بهدف تعزيز كفاءته وإصلاحه³.

رابعا : تحرير أسعار الفائدة أي تركها لعوامل العرض والطلب في السوق وتركها في السوق وإلغاء السقوف الائتمانية وغيرها من الضوابط على تخصيص الائتمان وكفالة الاستقلال للبنك المركزي⁴.

الفرع الثاني : إجراءات التحرير المالي :

تشمل سياسة التحرير المالي على مجموعة من الإجراءات يتطلب التحرير المالي المرور بها و ذلك من خلال تطبيق إجراءات التحرير على المستوى المحلي وإجراءات تحرير على المستوى الخارجي.

أولا : إجراءات التحرير على المستوى المحلي : وهو يتضمن في تحريره ثلاثة متغيرات أساسية وهي أسعار الفائدة الإعتماد و الإحتياطات الإلزامية، والمنافسة المصرفية.

أ- تحرير أسعار الفائدة : يتضمن تحرير أسعار الفائدة إزالة الرقابة وتثبيت وتحديد سقوف على أسعار الفائدة الدائنة والمدينة وذلك بإعطاء حرية أوسع لتحديد أسعار الفائدة وتركها تتحدد في السوق المالية، بالإلتقاء بين عارضي الأموال والطلب عليها والإلتجاه نحو تحديد الإستثمار عن طريق الملاءمة بين الاستهلاك والإنفاق الإستثماري، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي ولا يمكن أن يحدث هذا ما لم تثبت الأسعار عند حد معين.

ب- تحرير الإعتماد و الإحتياطات الإلزامية : يتضمن الحد من الرقابة على توجيه الإئتمان نحو قطاعات محددة والحد من الإعتمادات للقطاعات الأخرى، والتخفيض أو حذف الإحتياطات الإلزامية ، والإعتماد على الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية خاصة عملية السوق المفتوحة، للتأثير على العرض النقدي.

ت- تحرير المنافسة المصرفية : تتضمن إلغاء و حذف القيود والعراقيل التي تعيق إنشاء البنوك المحلية والبنوك الأجنبية وكذلك إلغاء كافة القيود المرتبطة بتوجيه تخصص البنوك والمؤسسات المالية، بإلغاء السقوف الائتمانية المفروضة على البنوك التجارية.

ثانيا : إجراءات التحرير المالي على المستوى الخارجي : تتضمن سياسة التحرير المالي على المستوى الدولي العديد من الإجراءات التي يمكن عرضها كآآتي :

أ- إلغاء ضوابط الصرف : وذلك بإعتماد سعر صرف متغير يتحدد وفق تغيرات قوى السوق.

ب- فتح حساب رأس المال : ويعني ذلك حرية إنتقال الأموال من و إلى الإقتصاد وبالتحديد من و إلى الأسواق المالية.

³ HASSINE SIUHEIL, (effets de liberalization système financiere Tunisien sur les risques des banques), universite Laval quebec, 2000, p28.

⁴ منير الحمش، هل حقا تحرير التجارة قاطرة للنمو، ندوة الثلاثاء الإقتصادية الثالثة والعشرون، جمعية العلوم الإقتصادية الدورية، دمشق، 2010 : ص4.

ت - فتح أسواق الأوراق المالية : تخفيف القيود المفروضة على أسواق الأوراق المالية والتي من شأنها أن تعمل على زيادة كفاءة الأسواق المالية، وذلك من خلال إلغاء الحواجز أو تقليلها أمام إنضمام المستثمرين وشركات المساهمة وإعطائها حرية أوسع في تحديد كيفية إصدار الأوراق المالية⁵.

الفرع الثالث : النظريات المفسرة لسعر الفائدة

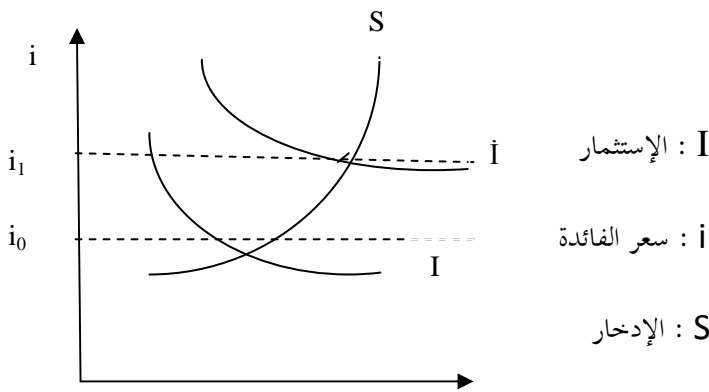
هناك العديد من المدارس الإقتصادية التي تناولت موضوع أسعار الفائدة، وفيما يلي بعض النظريات المفسرة :

أولا : النظرية الكلاسيكية لسعر الفائدة : تعرف أيضا بنظرية الإدخار و الإستثمار لسعر الفائدة ومن رواد هذه النظرية ريكاردو وقد تم تطوير هذه النظرية وتنقيحها بواسطة اقتصاديين مثل ⁶Walras Pigon.Taussig.

أ - محتوى النظرية :

وفقا للنظرية الكلاسيكية فسعر الفائدة إنما هو عبارة عن العلاوة التي يجب أن تدفع للأفراد، و ذلك لإستمالتهم لتأجيل الاستهلاك الحاضر، ومن ثم عرض المدخرات وهو في نفس الوقت إنما هو عبارة عن الثمن الذي يدفع لإستخدام رأس المال في المعنى الحقيقي، ومن ثم فإن سعر الفائدة يتحدد بتقاطع دالة الإدخار مع دالة الإستثمار، وعليه فإن سعر الفائدة يتكفل تلقائيا بتحقيق التوازن في عرض وطلب رأس المال⁷.

الشكل رقم 1.1 : شكل توضيحي لسعر الفائدة حسب النظرية الكلاسيكية



المصدر : ضياء مجيد، مرجع سبق ذكره : ص146.

⁵ عبد الغني حريري، دور التحرير المالي في الأزمات والتعثر المصرفي، المؤتمر الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس 20-21 أكتوبر 2009، 98.

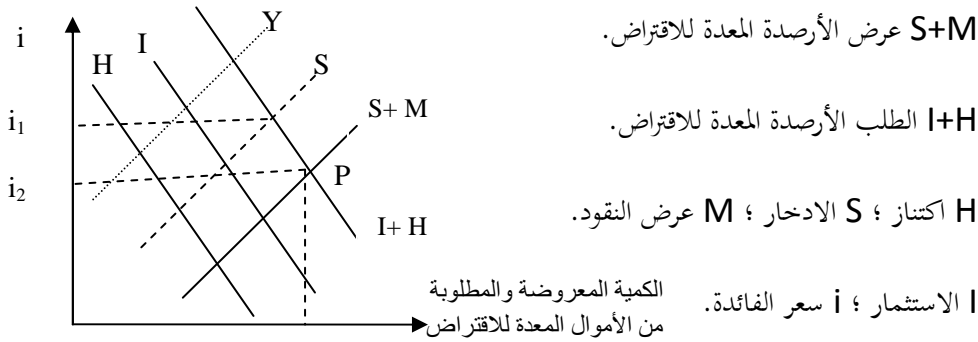
⁶ سامي خليل، النظريات السياسية النقدية والمالية، الطبعة الأولى، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1982 : ص528.

⁷ ضياء مجيد، إقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001 : ص.ص145-146.

ثانيا : نظرية الأرصد المعدلة للإقتراض : وتعرف هذه النظرية كذلك بنظرية سعر الفائدة الكلاسيكية الحديثة، ويعتبر الإقتصادي السويدي الشهير ويكسيل Knutwicksell، هو الذي وضع هذه النظرية الخاصة بتحديد سعر الفائدة وقد تم تطوير وتنقيح هذه النظرية بواسطة مجموعة من الإقتصاديين السويديين من بينهم، ERIC LINDAHL. BERTIL وكذلك H REBERTSON في المجلد⁸.

أ- محتوى النظرية : تعتبر نظرية الأرصد المعدلة للإقتراض محاولة لتحسين النظرية الكلاسيكية في سعر الفائدة، فهي تشجع النواحي النقدية وغير النقدية، من أجل تحديد سعر الفائدة وفق هذه النظرية فإن سعر الفائدة يتحدد بتقاطع الأرصد المعدلة للإقتراض مع عرض الأرصد المعدل للإقتراض⁹.

الشكل رقم 2.1 : شكل توضيحي لسعر الفائدة حسب نظرية الأرصد المعدلة للإقتراض



المصدر : سامي خليل، مرجع سبق ذكره : ص 536.

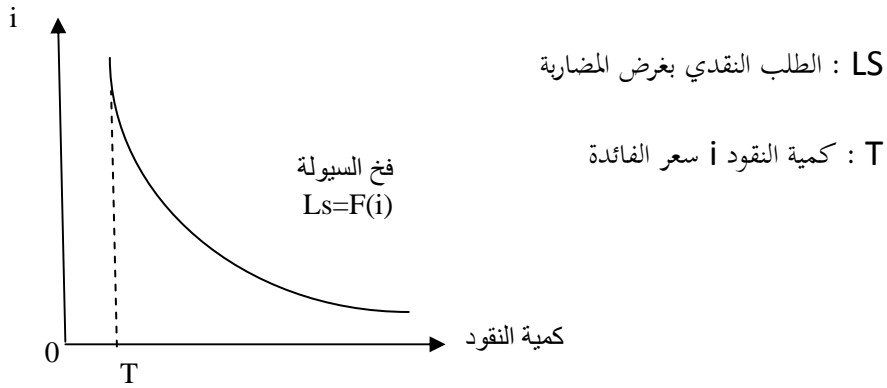
ثالثا : النظرية الكنزوية : ظهرت النظرية الكنزوية في ظل الإتقادات التي وجهت للنظرية الكلاسيكية، التي تؤمن بزيادة النقود وأن أسعار الفائدة ظاهرة حقيقية، وهذا ما رفضه كينز في تحليله من خلال نظريته التي يوضح فيها أن كمية النقود تؤثر على الدخل لطالما الإقتصاد لم يصل إلى مستوى التشغيل الكامل وأن هذا الأخير حالة استثنائية، حيث ركز اهتمامه في تفسير سعر الفائدة من خلال الطلب على النقود لغرض المضاربة¹⁰.

⁸ سامي خليل، مرجع سبق ذكره : ص 533.

⁹ المرجع السابق، ص 536.

¹⁰ عبد المطلب عبد الحميد، إقتصاديات النقود والبنوك والأساسيات والمستحدثات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009 : ص 300.

الشكل رقم 3.1 : شكل توضيحي للطلب على النقود لأغراض المضاربة



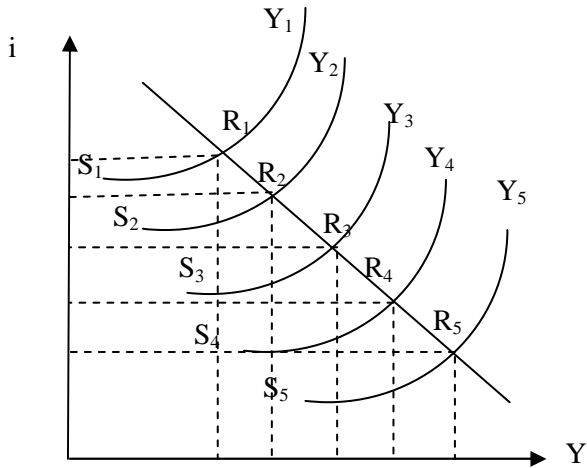
المصدر : عبد المنعم علي، نزار سعد الدين عيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، الطبعة

الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004 : ص 250.

رابعا : النظرية الحديثة : تقوم النظرية الحديثة في سعر الفائدة بجمع الأربعة عوامل (الإدخار، الإستثمار، تفضيل السيولة ،

كمية النقود) في نظرية متكاملة فهي تجمع العوامل النقدية مع العوامل الحقيقية، وذلك بغرض تفسير كيف يتحدد سعر الفائدة¹¹

الشكل رقم 4.1 : شكل توضيحي لعلاقة سعر الفائدة ومستوى الدخل عندما يكون $I=S$



المصدر : سامي خليل، مرجع سبق ذكره : ص 567.

الفرع الرابع : تعريف الادخار

¹¹ سامي خليل، مرجع سبق ذكره : ص 562.

هناك عدة تعاريف للإدخار، يمكننا إجمالها فيما يلي :

لقد تعددت تعاريف الإقتصاديين للإدخار، فيقصد بالإدخار هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على السلع الاستهلاكية والخدمات، ولا يخصص للإكتناز الذي يعد فائضا في الدخل، يتم الإحتفاظ به بعيدا عن الإستهلاك و الإستثمار، إما في صورة نقود سائلة، أو ما شابه ذلك من أصول أخرى على درجة كبيرة من السيولة وبعبارة أخرى هو الفرق بين الدخل والإنفاق الجاري¹².

الفرع الخامس : أنواع الادخار

ينقسم الإدخار إلى نوعين، إدخار إجباري وإدخار إختياري، وسنوضح هذا كما يلي :

أولا : الادخار الإجباري : يعتبر أحد الأشكال الأساسية من أشكال الإدخار الذي تلجأ له الدولة لصالحها ولصالح المواطن نفسه، حيث يمثل أحد مصادر تمويل المشاريع الإستثمارية سواء الهادفة إلى الربح أو المنفعة العامة، كشق الطرق وبناء مدارس... إلخ إضافة إلى كونه منفعة للفرد المدخر نفسه كالمعاشات واشتراكات الضمان الاجتماعي¹³.

ويتضمن هذا الشكل من الإدخار مايلي :

أ- إدخار لصالح الدولة : وهو نوع من الإدخار الذي تعتمد عليه الدولة وتلتزم به وذلك من خلال الإمتناع عن إستهلاك (جزء من الأرباح في المؤسسات ومشروعات القطاع العام وحصيلة الرسوم والضرائب التي تحدها الحكومة على السلع المستوردة أو المنتجة محليا، أنواع الضرائب والرسوم الأخرى)¹⁴.

ب- الإدخار لصالح المواطن نفسه : وهو نوع من الإدخار الذي تتضمنه خطة الدولة وتلتزم به كمشروعات التأمينات

الإجتماعية والمعاشات، ومن أمثلة هذا الإدخار هو ما تقرره الدولة من إقتطاع نسبة من أجر العاملين بالحكومة

(الوظيف العمومي) ومؤسسات القطاع العام بإعتباره إدخار لصالح الفرد والمدخر نفسه وتعود عليه بالفائدة

المباشرة¹⁵.

ثانيا : الادخار الاختياري :

¹² بطاهر علي، (إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثاره على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية) أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005-2006 : ص173.

¹³ إسماعيل رياض، الإدخار في المجتمع الإشتراكي، مكتبة القاهرة الحديثة، دون سنة النشر : ص27.

¹⁴ أحمد سلامي، دراسة قياسية لأهم محددات الإدخار العائلي الجزائري للفترة (1970-2006) والتنبؤ بمكوناتها، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة خضير محمد، بسكرة، 2006-2007 : ص8.

¹⁵ جنيدي مراد، دراسة تحليلية قياسية لظاهرة الإدخار في الجزائر بإستعمال أشعة الإنحدار الذاتي "var" (1970-2004)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005-2006 : ص8.

وهو الشكل الأساسي الثاني من أشكال الإدخار، حيث يتم عن طريق إقتناع العون الإقتصادي إراديا الإمتناع عن إستهلاك جزء معين من دخله وهذا للإستثمار في وقت آخر، وذلك قصد إحداث توازن مرغوب فيه من جانب العون، وهذا يبين ما تحصل عليه هذا الأخير من فائدة عاجلة و آجلة، ويكون ذلك على ضوء إعتبرات مستقبلية متصلة بالفرد¹⁶.

وبعبارة أخرى فإن الإدخار الإختياري، هو إدخار فردي نابع من حرية العون الاقتصادي ورغبة الإدخار دون دافع خارجي يجبره عليه أو يلزمه به، كما تتميز المدخرات الفردية بالأهمية البالغة من حيث مساهمتها في تحقيق إظافات لرأس المال الذي يستثمر في خطة التنمية وضرورتها في رفع المستوى المعيشي العام، كما تساهم المدخرات الفردية مساهمة فعالة في تحقيق فرص العمل وفي تحقيق الدخول الملائمة للأفراد ومن ثم الأسر.

ولذلك كان الإدخار الفردي يعطي لهذا الفرد حرية تحديد حجم إدخاره، وكذا إختيار الوسيلة الملائمة كذلك ووسائل الإدخار الفردي متعددة الأهداف والرغبات نذكر منها ما يلي :

أ- الودائع الادخارية : وهي التي يلجأ إليها الفرد قصد تكوين حصيلة إدخارية وهذا لتحقيق أهدافه فيما بعد وتنوع هذه الودائع بما يتفق وإتجاهات الفرد نفسه، فقد تتم عن طريق أجهزة إدخارية كصناديق التوفير والاحتياط، وبنوك الإدخار والبنوك التجارية، وتعتبر هذه الودائع عملية إدخارية حقيقية نظرا للعائد المنتظر منها، وكذا مساهمتها في تحقيق التنمية الإقتصادية التي تقوم بها الدولة¹⁷.

ب- الودائع والحسابات الجارية : وهي ودائع تختلف عن غيرها بخاصية وهي أنها تكون دائما تحت تصرف أصحابها كما يمكن لهم سحبها والإستفادة منها، كليا أو جزء منها حيث يشاؤون، دون أي إشعار مسبق، كما لا يحق للبنك وضع أي قيود أمام أصحابها أثناء السحب، وهذا مقابل أنه لا يمكن، لأصحابها الحصول على فوائد نظرا للطبيعة الجارية لهذه الودائع، في منح قروض إستثمارية¹⁸.

ج- شركة التأمين على الحياة : وهي وسيلة يلجأ إليها الأفراد للإدخار، إذ يلزم الفرد المؤمن بدفع أقساط محددة ويتفق عليها حسب جداول وصيغ تضعها هذه الشركات، وهذا في مقابل إمكانية الحصول عليها، أي هذه الأقساط في حالة وقوع

¹⁶ إسماعيل رياض، مرجع سبق ذكره : ص34.

¹⁷ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001 : ص27.

¹⁸ الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، الجزائر : ص27.

أخطار أو كوارث معينة، تم الإتفاق عليها مسبقاً، كالعجز، الوفاة... وفي هذه الحالة لا يمكن للفرد أن يستفيد كلية من إدخاراته حتى لو طلب ذلك بنفسه¹⁹.

د- الأسهم والسندات : للأسهم أهميتها من حيث إعتبار أنها وسيلة إيداعية، وهي عبارة عن أوراق مالية تثبت ملكية صاحبها، لجزء من رأس مال المؤسسة الذي أصدرته، وهي أوراق مالية متداولة في بورصة القيم المنقولة، كما يسمح السهم لصاحبه الإستفادة من عائد هو الربح على السهم، كما يتحمل الخسارة، وتساهم هذه الوسيلة في النهوض الإقتصادي بإعتبارها أداة من أدوات الإنتاج، أما السند، فهي أوراق مالية دائنة تثبت دائنة صاحبها للمؤسسة المالية التي أصدرتها، كما يتميز السند بدخل ثابت يتمثل في قيمة تلك الفائدة التي تعود على حامله، إذا السند في الواقع يعبر عن إيداع حقيقي، كما تساهم السندات في عمليات التمويل الإستثماري، أو تحقيق الهدف من إصدارها²⁰.

المطلب الثاني : آلية تأثير أسعار الفائدة المحررة على الادخار

يمكن أن نعرف فرضية التكامل بمعادلة الطلب على النقود أو بدالة استثمار ماكينون (McKinnon 1973) التي طبقها على الإقتصادات شبه الصناعية. وفرضية التكامل هذه تشرح الآلية التي يتم بها حفز الادخار عن طريق التحرير المالي لمعدلات الفائدة، وسيتم تقديمها كما يلي²¹:

$$(M^d / P)_t = f [Y_t, (I/Y)_t, (i - \pi^a)_t]$$

$$(I/Y)_t = g [r_t, (i - \pi^a)_t]$$

M^d : الطلب على النقود ؛ P : المستوى العام للأسعار ؛ Y : الدخل ؛ I : الاستثمار ؛ i : معدل الفائدة الاسمي الدائن ؛ π^a : التضخم ؛ r : معدل العائد الداخلي المتوقع ؛ $(i - \pi^a)$: معدل الفائدة الحقيقي الدائن ؛ t : الوقت. ومن دالة الطلب على النقود، نحصل على معاملات الانحدار التالية :

$$(1) \quad \frac{\partial (M^d / P)_t}{\partial (i - \pi^a)_t} > 0$$

وهذا يعني أن هناك أثراً إيجابياً لسعر الفائدة الحقيقي المحفز الذي يسمح بزيادة الطلب على النقود.

$$(2) \quad \frac{\partial (M^d / P)_t}{\partial (I/Y)_t} > 0$$

يمثل الطلب على النقود لغرض الاستثمار. فالزيادة في معدل الاستثمار تسمح بزيادة قوية في الطلب على الأرصدة النقدية. أي أن الاستثمار (الاستثمار الخاص أو الذاتي) يسبقه تراكم للمدخرات النقدية. وهذا هو شرط ضروري لنجاح سياسة التحرير المالي من حيث أن زيادة الاستثمار ستؤدي إلى زيادة الادخار.

¹⁹ كبير مولود، الإيداع وعلاقته ببعض المتغيرات الإقتصادية الكلية الأساسية دراسة تحليلية قياسية في الجزائر خلال (1970-2004)، مذكرة ماجستير غير منشورة،

جامعة الجزائر، 2006-2007 : ص 7.

²⁰ الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره : ص 8.

²¹ د أحمد سلامي، القياس الإقتصادي لأثر التحرير المالي لمعدلات الفائدة على حجم الإيداع في الإقتصاد الجزائري للفترة (1990-2013) : ص 4، ص 5.

(3) $\partial(M^d/P)_t / \partial Y_t > 0$: تمثل الطلب على النقود بغرض المعاملات، وزيادة النشاط الاقتصادي أو الدخل سيؤدي إلى زيادة حيازة الأرصدة النقدية. ويمكننا أن نلاحظ أن لمعدل الفائدة الحقيقي الدائن تأثيرا إيجابيا بالنسبة للطلب على النقود، خلافا لرأي فريدمان والنيوكلاسيك. في الواقع، النقود ليست بديلا لرأس المال، وبعبارة أخرى، النقود تعتبر قناة لتراكم رأس المال. العبارتين التاليتين :

$$\partial(I/Y)_t / \partial(i-\pi)_t > 0, \partial(M^d/P)_t / \partial(I/Y)_t > 0$$

تعبّر عن الشرط الذي يشرح فرضية التكامل لـ MCKINNON بين النقود ورأس المال، بناء على دالة الطلب على النقود أو دالة الإستثمار. فكلما إرتفع معدل الفائدة الحقيقي على الأرصدة النقدية كلما حفز المدخرين على إيداع مدخراتهم في شكل أرصدة نقدية، ومن ثم تحصل زيادات في حجم الإستثمارات. فمن الواضح أن الإدخار المالي والإستثمار يرتبطان بشكل إيجابي والتأثير متبادل بينهما. وعليه، يكون التحرير المالي أو إرتفاع أسعار الفائدة الحقيقية حساس جدا ومرغوب فيه. خصوصا، بالنسبة للإقتصاديات التي تطبق التمويل الذاتي على نطاق واسع.

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

فيما يلي سنقوم بعرض بعض الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع.

المطلب الأول : الدراسات باللغة العربية وباللغة الأجنبية

سيتم تقسيم الدراسات إلى فرعين :

الفرع الأول : الدراسات باللغة العربية

حيث تناولنا خمس دراسات كالاتي :

أولا : الدراسة الأولى : أحمد سلامي، الإدخار في الإقتصاد الجزائري وأثره في التنمية الإقتصادية، أطروحة دكتوراه جامعة ورقلة 2013-2014، هدفت الأطروحة إلى دراسة واقع الإدخار في الإقتصاد الجزائري وأثره في تمويل التنمية الإقتصادية خلال الفترة 1970-2011، تناولت هذه الدراسة بالعرض و التحليل واقع الإدخار في الجزائر، وذلك بإستخدام المنهج الإحصائي الوصفي، بإستخدام طريقة المربعات الصغرى وإختبار التكامل المشترك، خلصت الدراسة إلى عدم وجود علاقة توازنية طويلة في الأمد الطويل بين الإدخار والإستثمار.

ثانيا : الدراسة الثانية : خلادي إيمان نور اليقين، دور الإدخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2011-2012. حاولت من خلال الدراسة التي قامت بها أن تبين مدى مساهمة الإدخار المحلي في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية، معتمدة في دراستها على مجموعة من الاختبارات، مستعملة تقنية الإنحدار الذاتي، التكامل المتزامن وخلصت الدراسة، إلى أن معدل النمو الإقتصادي ومعدل الإستثمار و معدل الفائدة تتأثر بالتغيرات التي تحدث في الإدخار العائلي.

ثالثا : الدراسة الثالثة : كبير مولود، دراسة قياسية لعلاقة الإدخار ببعض المتغيرات الإقتصادية الكلية الأساسية في الجزائر خلال الفترة 1990-2004، رسالة ماجستير جامعة الجزائر 2006-2007. إستعمل في دراسته أشعة الإنحدار الذاتي و خلصت الدراسة إلى أن مستوى الإدخار الجزائري في الفترة المدروسة يرتبط بالسياسة الإقتصادية المتبعة.

رابعا : الدراسة الرابعة : بلعزوز بن علي، أثر سياسة تعديل سعر الفائدة على إقتصاديات الدول النامية (حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر 2004. حيث جاءت إشكالية الدراسة حول أثر تعديل أسعار الفائدة على المتغيرات الإقتصادية الكلية في الجزائر خلال فترة الإصلاحات، من أهم ما توصل إليه أن النتائج المحققة ليست نتاج التحرير المالي أو بفضل تحرير أسعار الفائدة بقدر ما هي متعلقة بتحسين أسعار النفط.

خامسا : الدراسة الخامسة : عبد الحكيم شبلي سنة 2003، دراسة بعنوان تأثير سعر الفائدة والتمويل والنقود على الإستثمار المحلي في الأردن، تم في هذه الدراسة بناء نموذج إستثمار كدالة في معدل الطاقة المستخدمة، معدل العائد، إئتمان سعر الفائدة، حوالات العاملين، وسعر الصرف، جاء التحليل القياسي في هذه الدراسة لتقصي تأثير سعر الفائدة والتمويل والنقود على الإستثمار خلال الفترة 1976-1996. ومن بين ما خلصت له الدراسة أن إرتفاع أسعار الفائدة يقلل الإدخارات المالية مقاسة بعرض النقد الموسع.

الفرع الثاني : الدراسات باللغة الاجنبية

حيث تناولنا أربع دراسات كالاتي :

أولا : الدراسة الأولى :

- KHAN, H. & ABDULLAH, H. **saving determinant in Malasia**. Journal Ekonomi Malasia, vol, 44, 2010, 33.

بحثت عن طبيعة علاقة الإدخار القومي بكل من متوسط دخل الفرد، معدل التضخم، معدل الفائدة على الودائع ونسبة إعالة فئتي صغار السن وكبار السن في ماليزيا، وتبين بطريقة جوهانسن للتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ أن معدل التضخم و متوسط دخل الفرد ونسبة إعالة كبار السن أكثر المتغيرات معنوية في تفسير الإدخار القومي حيث أن علاقة الإدخار القومي بالدخل معنوية وسلبية، وعلاقته معنوية وإيجابية بمعدل الفائدة .

ثانيا : دراسة الثانية :

- FORGA, N. **Econometric Models of consumption and Savings Function in Cameron** : An Error Correction Methodology. International Review of Business Research Papers, vol.4, 2008.

هدفت إلى بناء نموذج قياسي لدالة الإدخار في إقتصاد الكاميرون للفترة 1970-2007م. بعد تطبيق طريقة جوهانسون للتكامل المشترك ومن نتائج تصحيح الخطأ تبين أن الدخل وعدد المؤسسات المالية وفروعها والإستقرار السياسي إرتبطت بعلاقة طردية مع الإدخار في حين أن معدل الفائدة الحقيقي لم يكن ذا تأثير معنوي على الإدخار.

ثالثا : دراسة الثالثة :

- TOUNY, M. **determinants of Domestic Saving Performance in Egypt** : An Empirical Study. Journal of Commercial Studies and Researches, Faculty of Commerce, Benha University, No. 1, 2008.

ركزت على دراسة أثر بعض المتغيرات وهي معدل نمو الدخل، معدل الفائدة، عجز الميزانية، تطور السوق المالي، عجز الحساب الجاري، ودرجة الإستقرار الإقتصادي على الإدخار الكلي في مصر وذلك للفترة 1975-2006م. وباستخدام إختبارات جذر الوحدة وطريقة أنجل-جراجر للتكامل المشترك تبين أن معدل نمو الدخل يؤثر إيجابيا في الأجلين القصير والطويل على الإدخار وتأثير معدل الفائدة معنوي وإيجابي في الأجل القصير وغير معنوي في الأجل الطويل.

رابعا : الدراسة الرابعة²² : أعمال كل من mahar-williamson (1998) لقد اجريا دراسة على اليابان وبعض دول شرق اسيا، فكانت النتيجة ان ارتفاع الادخار في هذه الدول ليس راجع الى ارتفاع معدلات الفائدة ولكن يرجع الى نوعية المنتجات البنكية المقدمة في الاقتصاد.

²² EngozogoMba, Leopold; "La stratégie de libéralisation financière et la mobilisation de l'épargne en Zone CEMAC". Thèse, mémoire de diplôme, P23.

المطلب الثاني : علاقة الدراسات السابقة بالمذكرة محل الدراسة

سنحاول في هذا المطلب المقارنة بين الدراسات السابقة ودراستنا الحالية وسنبداً المقارنة أولاً بالدراسات باللغة العربية.

الفرع الأول : المقارنة بين دراستنا الحالية و الدراسات السابقة باللغة العربية :

الجدول رقم 1.1 : مقارنة بين دراستنا الحالية و الدراسات السابقة باللغة العربية

الموضوع	الدراسة الأولى	الدراسة الثانية	الدراسة الثالثة	الدراسة الرابعة	الدراسة الخامسة	الدراسة الحالية
الموضوع	الإدخار في الإقتصاد الجزائري وأثره في التنمية الإقتصادية	دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية	علاقة الإدخار ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية	أثر سياسة تعديل أسعار الفائدة على إقتصاديات الدول النامية	تأثير سعر الفائدة و التمويل و النقود على الإستثمار المحلي	أثر تحرير أسعار الفائدة على الإدخار المحلي في الجزائر
العينة	الجزائر	الجزائر	الجزائر	الجزائر	الأردن	الجزائر
النتيجة	عدم وجود علاقة توازنية طويلة في الأمد الطويل بين الإدخار والإستثمار.	معدل الفائدة يتأثر بالتغيرات التي تحدث في الإدخار العائلي	مستوى الإدخار يرتبط بالسياسة الاقتصادية المتبعة	النتائج المتحصل عليها لا ترتبط بتحرير أسعار الفائدة و إنما ترتبط بتحسين أسعار النفط	إرتفاع أسعار الفائدة يقلل من المدخرات المالية مقاسة بعرض النقد الموسع	الإدخار المحلي لا يتأثر بمعدل الفائدة

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على الدراسات السابقة

الفرع الثاني : المقارنة بين دراستنا الحالية والدراسات السابقة باللغة الاجنبية :

الجدول رقم 2.1 : مقارنة بين دراستنا الحالية و الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

الموضوع	الدراسة الأولى	الدراسة الثانية	الدراسة الثالثة	الدراسة الرابعة	الدراسة الحالية
الموضوع	علاقة الإدخار القومي بمتوسط دخل الفرد، معدل الفائدة على الودائع، معدل التضخم، نسبة إعالة فئتي صغار وكبار السن	بناء نموذج قياسي لدالة الإدخار	دراسة أثر بعض المتغيرات	دراسة العلاقة بين الإدخار ومعدل الفائدة	أثر تحرير أسعار الفائدة على الادخار المحلي في الجزائر
العينة	ماليزيا	الكاميرون	مصر	اليابان وبعض دول شرق آسيا	الجزائر
النتيجة	وجود علاقة معنوية وإيجابية بين الإدخار القومي ومعدل الفائدة	عدم وجود تأثير معنوي لمعدل الفائدة الحقيقي على الإدخار	وجود تأثير معنوي إيجابي لمعدل الفائدة في الأجل القصير وغير معنوي في الأجل الطويل على الإدخار الكلي	إرتفاع الإدخار لا يعود إلى إرتفاع معدلات الفائدة	الإدخار المحلي لا يتأثر بمعدل الفائدة

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على الدراسات السابقة

خلاصة الفصل

لقد تناولت العديد من المدارس الإقتصادية موضوع سعر الفائدة، وإختلفت كل مدرسة عن الأخرى حسب نظريتها حيث حاولنا في هذا الفصل الإلمام بالجانب النظري لكل من سعر الفائدة والإدخار، من خلال تقديم أهم المفاهيم المتعلقة بهما مروراً بالدراسات السابقة التي تناولت الموضوع. والوقوف على أهم النتائج التي توصلت إليها.

ومن أجل معرفة العلاقة بين سعر الفائدة و الإدخار، سنقوم باستخدام أساليب إحصائية حديثة، وذلك ماسيتم الكشف عنه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني
دراسة ميدانية لأثر
تحرير أسعار الفائدة
على الإدخار المحلي

تمهيد :

بعد الدراسة النظرية للتحرير المالي لأسعار الفائدة و الإدخار، التي شملها الفصل الأول، نحاول في هذا الفصل ترجمة العلاقة بينهما، في صور نماذج رياضية، تسهل القيام بعملية القياس الكمي، الذي أصبحت له أهمية بالغة في الوقت الحاضر بإعتباره أداة أساسية لتقدير معالم النظرية الإقتصادية، بإعطائها تقديرات تجعلها أكثر منطقية وقبول، وذلك بالإعتماد على أدوات الإحصاء القياسي التي نستعملها في تحليلنا للنتائج، و من أجل هذا سنتعرف على المتغيرات، وطريقة التقدير المناسبة لهذه الدراسة، وكذا البرامج المستخدمة في دراسة المعطيات، للوصول إلى النتائج، وعرضها، وتفسيرها، وتحليلها، ومناقشتها ومقارنتها بالفرضية، لهذا قسمنا هذا الفصل على النحو التالي :

المبحث الأول : الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة؛

المطلب الأول : الطريقة المتبعة في الدراسة؛

المطلب الثاني : الأدوات المستخدمة في الدراسة؛

المبحث الثاني : عرض ومناقشة النتائج؛

المطلب الأول : تقديم نتائج الدراسة؛

المطلب الثاني : تحليل ومناقشة النتائج؛

المبحث الأول : الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

حتى نتمكن من الإجابة على إشكالية الدراسة وما تتطلبه من معلومات، سنتطرق في هذا المبحث إلى الطريقة والأدوات المستخدمة، للوصول إلى نتائج، وبذلك يتسنى لنا إثبات أو نفي الفرضية.

المطلب الأول : الطريقة المتبعة في الدراسة

من أجل إجراء أي دراسة قياسية لا بد من تحديد متغيراتها، وهذا ما سوف نتعرف عليه. إضافة إلى القيام بالتحليل الإحصائي والقياسي لكل متغير كما يلي :

الفرع الأول : المتغير التابع

أولاً : المتغير التابع : يتمثل في الإدخار المحلي (SPIB)، وسنتطرق إلى التحليل الإحصائي والإقتصادي له.

أ- التحليل الإحصائي : يتبين من قيم المتغيرة (SPIB) أن معدل الادخار المحلي خلال فترة الدراسة كان محصوراً بين أقل قيمة 26,20% مسجلة سنة 1994 وأعلى قيمة 57,40% مسجلة سنة 2006، بمتوسط بلغ 41% وبانحراف معياري 10,34%، وبالتالي فإن درجة التقلب 25,21% التي تؤشر على تذبذب في قيم هذه المتغيرة. تبين المعادلة أدناه تطور معدل الادخار المحلي كمتغير تابع لمتغير الزمن، حيث يمكن التعبير عنه بكثير حدود من الدرجة الخامسة :

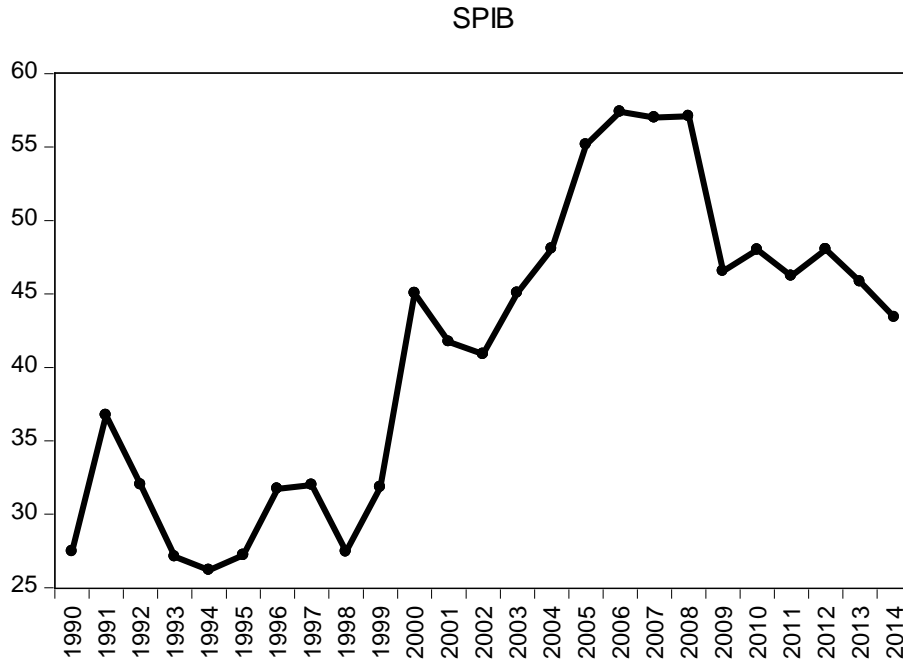
$$SPIB = 0.0002t^5 - 0.0118t^4 + 0.2475t^3 - 1.9478t^2 + 5.3468t + 26.717$$

$$R^2 = 0.8978$$

وتفيد هذه البيانات من خلال المعادلة المقدرة وكما يبينه الشكل الآتي، بأن هناك اتجاهها متذبذباً ويؤول إلى التناقص لحركة (SPIB)، حيث أن ميل الاتجاه يكون بمقدار مرتبط بعنصر الزمن في شكل كثير حدود من الدرجة الرابعة كما يلي :

$$0,001t^4 - 0,0472t^3 + 0,7425t^2 - 3,8956t + 5.3468$$

الشكل 1.2: تطور معدل الادخار المحلي خلال الفترة (1990.2014)



المصدر : إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات البنك الدولي:

<http://data.worldbank.org/country/algeria>

ب- **التحليل الإقتصادي** : من الشكل السابق يتبين أن معدلات الإيدخار المحلي قد عرفت مرحلتين متباينتين ؛ المرحلة الأولى (1999.1990) وسجل فيها معدل الادخار المحلي متوسط 29,97% وهي تعتبر نسبة متوسطة، ولكنها تبقى نسبة مقبولة إلى حد بعيد. والمرحلة الثانية تتعلق بالفترة (2014.2000)، وهي توضح بشكل عام إتجاه الإيدخار المحلي في الجزائر إلى الزيادة بصفة شبه مستمرة، فمعدل الإيدخار قد بلغ متوسط 48,71% على مدى هذه الفترة، وهي نسبة عالية، تبين مدى مساهمة الأوعية الإيدخارية المختلفة في الإرتفاع بمعدلاته. وإن إرتفاع حجم الإيدخار في السنوات الأخيرة يعود بالأساس إلى ضعف قدرة إستيعاب الإقتصاد الوطني من جهة، وكذا الإنفجار الذي عرفته قيمة صادرات المحروقات التي تضاعفت كنتيجة لتحسن أسعار البترول. بمعنى أن الإيدخار المحقق ما كان ليتحقق لولا الفائض المالي المحقق بواسطة صادرات المحروقات.

الفرع الثاني : المتغير المستقل

أولا : المتغير المستقل : ويتمثل في معدل الفائدة الحقيقي (TIR)، وستنطرق إلى التحليل الإحصائي والإقتصادي له.

أ- التحليل الإحصائي : يتبين من قيم المتغيرة (TIR) أن معدل الفائدة الحقيقي خلال فترة الدراسة كان محصورا بين أقل قيمة (-17,68%) مُسجَّلة سنة 1992 وأعلى قيمة 10,97% مُسجَّلة سنة 1997، بمتوسط بلغ (-2,32%) وبانحراف معياري 6,82%، وبالتالي فإن درجة التقلب 293,96% التي تؤثر على تذبذب عياف في قيم هذه المتغيرة. تبين المعادلة أدناه، تطور معدل الفائدة الحقيقي كمتغير تابع لمتغير الزمن، حيث يمكن التعبير عنه بكثير حدود من الدرجة الخامسة :

$$TIR = -0.0002t^5 + 0.0151t^4 - 0.3862t^3 + 4.1377t^2 - 15.545t + 4.2622$$

$$R^2 = 0.7701$$

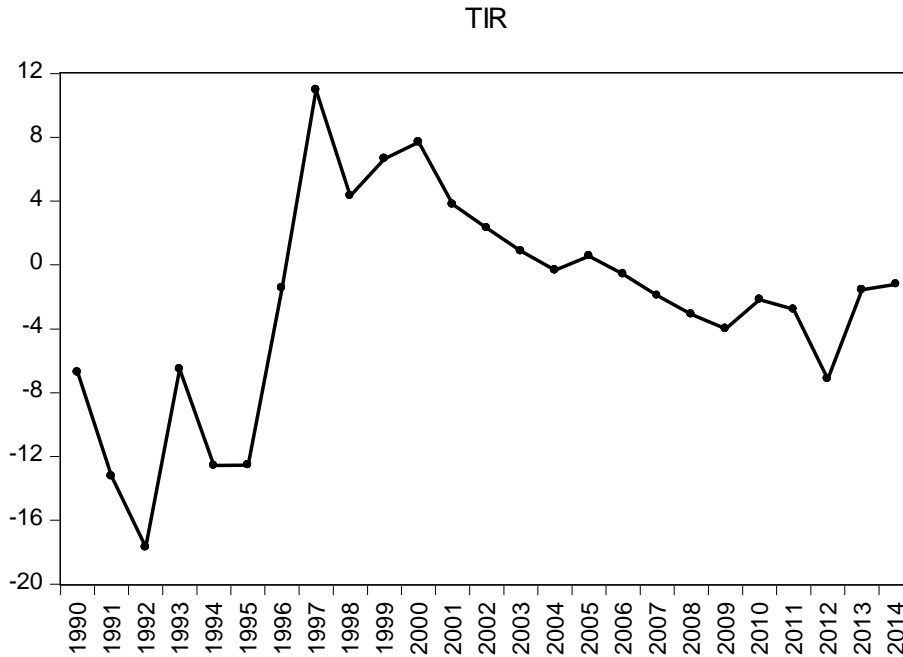
وتفيد هذه البيانات من خلال المعادلة المقدرة وكما يبينه الشكل الموالي، بأن هناك إتجاها متذبذبا ويؤول إلى التناقص لحركة

(TIR)، حيث أن ميل الاتجاه يكون بمقدار مرتبط بعنصر الزمن في شكل كثير حدود من الدرجة الرابعة كما يلي :

$$0,001t^4 + 0,0604t^3 - 1,158t^2 + 8,2754t - 15.545$$

الشكل 2.2 : تطور معدل الفائدة الحقيقي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة

(2014.1990)



- <http://data.albankaldawli.org/country/algeria>
- <http://www.tradingeconomics.com/algeria/interest-rate>
- Ministère des finance-DSMF-octobre 2004,citant : Mohamed Yazid BOUMGHAR, libéralisation financière et épargne des ménages : quel(s) liens(s) ?, Centre de Recherche en Economie Appliquée pour le Développement (CREAD-Alger), P21.
- www.ons.dz
-

ب- التحليل الاقتصادي : عرفت معدلات الفائدة الحقيقية ثلاثة مراحل متباينة :

المرحلة (1996.1990) : عرفت تكوين معدلات فائدة حقيقية سالبة، وسجلت رقما قياسيا بلغ (-17,7%) سنة 1992، على الرغم من الرفع التدريجي لسعر الفائدة الإسمي على الودائع، حيث أقر قانون النقد والقرض فتح المجال أمام تحرير الشروط البنكية المتمثلة في معدلات الفائدة الدائنة اعتبارا من ماي 1990²³. وكان ذلك يهدف إلى السماح بتكوين معدلات فائدة حقيقية موجبة على الإدخار، قصد تشجيع تراكم هذا الأخير في مرحلة تتطلب الحاجة المتزايدة إلى الموارد، وذلك إستجابة إلى قاعدة تقليدية في التحرير المالي. حيث تم تحرير أسعار الفائدة بشكل تدريجي، وبلغت مستويات جد مرتفعة، حيث إنتقلت من 11,17% سنة 1990 إلى 17,25% سنة 1995، وإن إرتفاع معدلات الفائدة الإسمية يعود أيضا إلى تنفيذ برنامج الاستقرار والتثبيت الاقتصادي التي انطوت على سياسات التحرير الجزئي لأسعار الفائدة. لكن بدأت بعدها بالانخفاض تدريجيا حتى وصلت إلى 9,33% سنة 1998، وهي سنة نهاية فترة برنامج التعديل الهيكلي، وهذا ما يدل على نجاح الإصلاحات الهيكلية على السياسة النقدية. ويرجع تكوين المعدلات السالبة إلى تصاعد الموجة التضخمية بمعدلات تفوق الزيادة في معدلات الفائدة الاسمية، حيث تزايد التضخم من 17,88% في 1990 إلى 31,68% في 1992.

الفترة (2003.1997) : شهدت هذه الفترة بداية تراجع في معدلات التضخم بفضل سياسة إدارة الطلب الأكثر تشددا، ومعها بدأت أسعار الفائدة الحقيقية تأخذ الإشارة الموجبة، ولأول مرة منذ بداية 1997، والتي بلغت فيها الذروة بنحو 11% وإلى غاية سنة 2003 بوصولها إلى نحو 0,9%. وهذا يُفترض به أن ينعكس إيجابا على سياسة الإدخار والإستثمار وأداء المؤسسات البنكية بصفة عامة، ذلك أنه سيسمح للمدخرين بالحصول على عوائد موجبة، مما يزيد من حجم الادخار.

الفترة (2014-2004) : في هذه الفترة عرفت معدلات الفائدة الحقيقية قيما سالبة وفي إتجاه خطير، حيث إنتقلت من (-0,33%) سنة 2004 إلى (-1,2%) سنة 2013، وبلغ متوسط الفترة نحو (-2,19%)، وذلك يعود إلى معدلات الفائدة الإسمية التي تطبقها البنوك على زبائنها، والتي أُنحدرت من حوالي 3,5% سنة 2004 إلى حوالي 1,75% سنة 2014. ومما زاد من انخفاضها، إرتفاع معدلات التضخم التي يترتب عليها أن تصبح أسعار الفائدة الإسمية المنخفضة أصلا. أسعار فائدة حقيقية سالبة، مما قد يجعلها لا توفر حافزا على الإدخار.

المطلب الثاني : الأدوات المستخدمة في الدراسة

لمعالجة الجانب التحليلي للدراسة تتبع الخطوات التالية :

²³ الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013 : ص 391.

الفرع الأول : الإطار القياسي المتبع في التحليل

جاءت الطريقة المستخدمة في دراستنا كما يلي :

لغرض دراسة العلاقة بين معدل الفائدة الحقيقي ومعدل الادخار المحلي، سنستخدم بيانات سنوية تخص الاقتصاد الوطني، وذلك عن الفترة (1990. 2014). وتماشيا مع التوجهات الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية، والتي كان لها الدور البارز في جعل العلاقات الاقتصادية قابلة للقياس والتحليل الكمي، فإننا سنقوم باستخدام طريقة Engle et Granger لتحليل التكامل المشترك. لأغراض هذه الدراسة سنستخدم نموذج انحدار خطي لتحديد طبيعة العلاقة بين معدل الفائدة الحقيقي ومعدل الادخار المحلي على النحو التالي :

$$SPIB_t = \alpha + \beta TIR_t + \varepsilon_t, \dots \dots \dots (*)$$

حيث $SPIB_t$: معدل الادخار المحلي و TIR_t معدل الفائدة الحقيقي.

الفرع الثاني : إختبارات الإستقرارية

يهدف إختبار الإستقرارية إلى فحص خواص السلاسل الزمنية، لكل من معدل الفائدة الحقيقي ومعدل الإدخار المحلي، والتأكد من مدى سكونهما، وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدا، حيث "تكون السلسلة مستقرة إذا تذبذبت حول وسط حسابي ثابت، مع تباين ليس له علاقة بالزمن"²⁴. ولتأكيد ذلك أو نفيه، يتطلب الأمر إستخدام إختبارات جذر الوحدة، وسنستخدم إختبار ديكي فولر الموسع (ADF) و إختبار فيليب بيرون (pp) ، لإختبار فرضية العدم القائلة بوجود جذر الوحدة. عند إستقرار السلاسل الزمنية من نفس الدرجة، في هذه الحالة نمر إلى إختبار التكامل المشترك.

الفرع الثالث : إختبار التكامل المشترك بطريقة انجل –جورانجر

على ضوء اختبار جذر الوحدة، إتضح أن كل متغير على حدا متكامل من الدرجة الأولى، وتركز نظرية التكامل المشترك على تحليل السلاسل الزمنية غير الساكنة، حيث يشير كل من أنجل وجرانجر إلى إمكانية توليد مزيج خطي يتصف بالسكون من السلاسل الزمنية غير الساكنة. وإذا أمكن توليد هذا المزيج الخطي الساكن، فإن هذه السلاسل الزمنية غير الساكنة

²⁴ MELARD Guy, *Méthodes de prévision à court terme*, Edition Ellipses, Bruxelles, 1990, P282

في هذه الحالة تعتبر متكاملة من نفس الرتبة، وبالتالي فإنه يمكن إستخدام مستوى المتغيرات في الانحدار، ولا يكون الانحدار في هذه الحالة زائفاً، وتوصف بالعلاقة التوازنية في المدى البعيد. تكوين المزيج الخطي من نموذج الدراسة هو كالاتي :

$$\varepsilon_t = SPIB_t - \alpha - \beta.TIR_t \dots\dots\dots(**)$$

وعلينا أن نتحقق فيما إذا كان هذا المزيج الخطي (ε_t) ، والمتولد من متغيرات النموذج، متكامل من الدرجة الصفرية $IN(0)$ ، فإذا كان هذا المزيج متكاملاً من الدرجة صفر، فإن متغيرات النموذج (TIR) و (SPIB) تحقق التكامل المشترك.

إن طريقة تحليل التكامل المشترك الذي تم وضعها من قبل جرانجر Granger سنة 1983 وأنجل وجرانجر Engel et Granger سنة 1987 تستلزم المرور بخطوتين ؛ الأولى تقدير العلاقة المعنية بطريقة المربعات الصغرى العادية حيث نحصل على معادلة إنحدار التكامل المشترك، ثم الحصول على بواقي الإنحدار المقدر $(\hat{\varepsilon}_t)$ ، وهي المزيج الخطي المتولد من إنحدار العلاقة التوازنية طويلة المدى. الثانية إختبار مدى سكون البواقي المتحصل عليها من الخطوة الأولى وفق الآتي :

$$\Delta \hat{\varepsilon}_t = \alpha + \delta \hat{\varepsilon}_{t-1} + \Delta \hat{\varepsilon}_{t-1} + e_t \dots\dots\dots(***) \quad , \quad e_t \sim IN(0)$$

فإذا كانت إحصائية (τ) لمعلمة (ε_{t-1}) معنوية فإننا نرفض الفرض العدمي $(\Delta \varepsilon_t \sim I(1))$ بوجود جذر وحدة في البواقي، ونقبل الفرض البديل بسكون البواقي أو $(\Delta \hat{\varepsilon}_t \sim I(0))$ ، وبالتالي نستنتج بأن متغيرات النموذج بالرغم من أنها سلاسل زمنية غير ساكنة، إلا أنها متكاملة من نفس الرتبة، وأن العلاقة المقدر في الخطوة الأولى هي علاقة صحيحة وغير مضللة. أما إذا كانت البواقي غير ساكنة في المستوى، فإنه لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل، وأن العلاقة السابقة مضللة ولا يمكن الركون إليها.

وللتأكد من إتجاه العلاقة السببية بين معدل الفائدة الحقيقي ومعدل الإدخار المحلي، نستخدم اختبار جرانجر للسببية.

الفرع الرابع : دراسة العلاقة السببية بين معدل الفائدة الحقيقي ومعدل الادخار المحلي

يتطلب إختبار السببية لجرانجر تقدير نموذج متجه إنحدار ذاتي VAR ثنائي الإتجاه الذي يصف سلوك المتغيرين SPIB و TIR، كما يتطلب كذلك إستخدام المتغيرات بصيغتها المستقرة، لأن غياب صفة الإستقرار قد يجعل الإنحدار المقدر زائفاً وبالتالي سنأخذ بعين الاعتبار DSPIB و DTIR. ولإجراء إختبار جرانجر للعلاقة السببية بين المتغيرين، إستخدمنا برنامج EViews9 مع أخذ عدد الفجوات الزمنية (Lags: 2).

المبحث الثاني : عرض ومناقشة النتائج

بعد التعرف على متغيرات الدراسة، وطرقها، وأدواتها، في المبحث السابق، سنحاول من خلال هذا المبحث معرفة ما إذا كان هناك تأثير لتحرير أسعار الفائدة على الإدخار المحلي.

المطلب الأول : تقديم نتائج الدراسة

بعد إختيار معدل الفائدة كمتغير مستقل، ومعدل الإدخار كمعدل تابع، كانت نتائج الإختبارات على السلسلتين كما يلي :

الفرع الأول : نتائج إختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية الأصلية والمحوّلة

بعد إدخال المعطيات وبالإستعانة ببرنامج 9 EViews، جاءت النتائج كما يلي :

الجدول رقم 1.2 : نتائج إختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية الأصلية والمحوّلة

DSPIB	DTIR	SPIB	TIR	النموذج	الاختبار
القيمة المحسوبة	القيمة المحسوبة	القيمة المحسوبة	القيمة المحسوبة		
القيمة الحرجة	القيمة الحرجة	القيمة الحرجة	القيمة الحرجة		
الاحتمال الحرج	الاحتمال الحرج	الاحتمال الحرج	الاحتمال الحرج		
-4.966390	-5.346994	0.256189	-4.481790		(ADF)
-1.956406	-1.956406	-1.955681	-1.959071	(1)	
0.0000	0.0000	0.7520	0.0001		
-4.843088	-5.271405	-1.550238	-4.297326		(2)
-2.998064	-2.998064	-2.991878	-3.020686		

0.0008	0.0003	0.4917	0.0035		
-4.719326	-5.247953	-1.449219	-1.944922		
<u>-3.622033</u>	<u>-3.622033</u>	<u>-3.612199</u>	<u>-3.612199</u>	(3)	
0.0053	0.0017	0.8187	0.6004		
-4.948622	-5.402217	0.347822	-1.959984		
<u>-1.956406</u>	<u>-1.956406</u>	<u>-1.955681</u>	<u>-1.955681</u>	(1)	
0.0000	0.0000	0.7774	0.0495		
-4.832873	-5.391865	-1.552285	-1.931683		
<u>-2.998064</u>	<u>-2.998064</u>	<u>-2.991878</u>	<u>-2.991878</u>	(2)	(PP)
0.0008	0.0002	0.4907	0.3131		
-4.717687	-6.110959	-1.578116	-1.951697		
<u>-3.622033</u>	<u>-3.622033</u>	<u>-3.612199</u>	<u>-3.612199</u>	(3)	
<u>0.0053</u>	<u>0.0003</u>	<u>0.7715</u>	<u>0.5969</u>		

المصدر : من إعداد الطالبة، بناء على مخرجات برنامج EViews9.

من خلال نتائج الإختبارات السابقة، يتضح أن القيم المحسوبة بالقيمة المطلقة بالنسبة للسلسلة TIR أقل تماماً من القيم الحرجة ل Mackinnon خاصة بالنسبة للنموذج (3) في إختبار ADF وكذا النماذج (1) و (2) و (3) في إختبار PP. وما يعزز هذه النتيجة هو قيم الإحتمال الحرج الأكبر من 5%، وهذا يقود إلى أن السلسلة غير مستقرة، وتحتوي على جذر وحدوي. لكن النموذجين (1) و (2) في إختبار ADF يبين أن القيم المحسوبة أكبر تماماً من القيم الحرجة ل Mackinnon وما يعزز هذه النتيجة هو قيم الإحتمال الحرج الأصغر من 5%، وهو ما يقود إلى أن السلسلة مستقرة. وللفضل في ذلك يتعين الأخذ بعين الاعتبار مبدأ الإختبارات الإحصائية، هذا الأخير ينص على أنه إذا كان في إحدى النماذج الثلاثة جذر وحدوي، فهذا دليل على أن السلسلة تحتوي على جذر وحدوي ومنه فهي غير مستقرة²⁵ ومنه نستطيع التأكيد على أن السلسلة TIR غير مستقرة. ومن جهة أخرى، نعلم أن إختبار PP له قدرة إختبارية أفضل، وهو أدق من إختبار ADF، وفي حالة تضارب وعدم إنسجام نتائج الإختبارين فإن الأفضل الإعتماد على نتائج إختبار PP²⁶، هذا الأخير يبين أن السلسلة TIR غير مستقرة، بإعتبار أن قيم الإحتمال الحرج لكل النماذج أكبر من 5% بإستثناء النموذج (1).

²⁵ Régis bourbonnais, **Exercices pédagogiques d'économétrie**, 2ème édition, economica, Paris, 2012. p159.

²⁶ عابد العبدلي، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، عدد 32، 2007، ص 20.

نفس القول ينطبق على السلسلة SPIB، فهي الأخرى غير مستقرة. وعند تطبيق الإختبارين السابقين عند الفروق من الدرجة الأولى للسلسلتين المعنيتين نلاحظ أن السلسلتين المحولتين عن طريق الفروق من الدرجة الأولى مستقرتين، وذلك بإعتبار أن القيم المحسوبة أكبر تماما من القيم الحرجة لـ Mackinnon، وما يعزز هذه النتيجة هو قيم الإحتمال الحرج الأصغر من 5%، أي أن (DTIR) و (DSPIB) متكاملتين من الدرجة الأولى.

الفرع الثاني : نتائج إختبار التكامل المشترك بطريقة انجل -جرانجر

أولا : تقدير معادلة انحدار التكامل المشترك :

بتطبيق طريقة المربعات الصغرى تحصلنا على المخرجات التالية :

$$SPIB = 41.8224 + 0.3503 * TIR$$

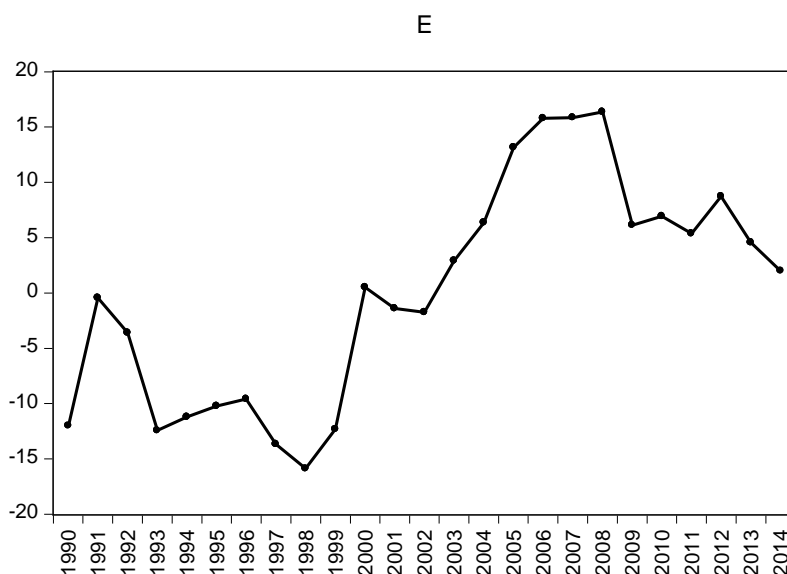
$$T \quad (19,19) \quad (1,13)$$

$$R^2=0,053 \quad F=1,29 \quad DW=0,269 \quad n=25$$

ثانيا : دراسة استقرارية سلسلة بواقي التقدير :

جاءت النتائج كما يلي :

الشكل رقم 3.2 : بواقي معادلة انحدار التكامل المشترك



المصدر : مخرجات برنامج EViews9

من الواضح أن سلسلة البواقي ليست مستقرة. ذلك أنها لا تتذبذب حول وسط حسابي ثابت مع تباين ليس له علاقة بالزمن، ولتأكيد ذلك سنقوم بإجراء اختباري (ADF) و (PP) على بواقي التقدير. نتائج الاختبارين موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم 2.2 : نتائج اختبارات الجذر الوحدوي لبواقي التقدير

النموذج (3) : مع ثابت واتجاه		النموذج (2) : مع ثابت		النموذج (1) : بدون ثابت أو اتجاه		نوع النموذج
PP	ADF	PP	ADF	PP	ADF	نوع الاختبار
-1.544571	- 1.544571	1.621864	1.564514	1.593713	- 1.593713	القيمة المحسوبة
-3.612199	- 3.612199	-	-	-	-	القيمة المرجحة
0.7845	0.7845	0.4565	0.4846	0.1029	0.1029	الاحتمال الحرج

تبين نتائج الجدول أعلاه عدم إستقرارية بواقي معادلة إنحدار التكامل المشترك عند مقارنة قيمة t الجدولية مع قيمة إحصاءة إختبار (ADF) وإحصاءة إختبار فيليب بيرون (PP) بالنسبة لجميع النماذج. كما يعزز هذه النتيجة قيمة الإحتمال الحرج التي هي أكبر من 5%، وهذا ما يؤدي بنا إلى قبول فرضية العدم القائلة بوجود جذر وحدوي، وبالتالي نؤكد على عدم إستقرارية سلسلة البواقي، وهذا يعني عدم وجود دليل على علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين معدل الفائدة الحقيقي ومعدل الإدخار المحلي في الجزائر. وبالتالي فإنه يمكن القول بأن تحركات معدل الإدخار لا تعتمد على تحركات معدل الفائدة في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة المعنية بالدراسة.

الفرع الثالث : نتائج اختبار سببية جرانجر بين DTIR و DSPIB

بعد الإختبارات تم الحصول على النتائج التالية :

نتائج اختبار سببية جرانجر بين DTIR و DSPIB

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 04/20/17 Time: 11:57
Sample: 1990 2014
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DTIR does not Granger Cause DSPIB	22	0.48677	0.6229
DSPIB does not Granger Cause DTIR		0.04292	0.9581

المصدر : مخرجات برنامج EViews9 (الملحق رقم 4)

بالنسبة للفرضية العدمية الأولى لدينا : $F_C = 0,48677 < F_t = 3,493$ عند مستوى معنوية 5% ودرجات حرية 2 للسط و 20 للمقام، ومنه نقبل فرضية العدم، وبالتالي لا توجد علاقة سببية تتجه من معدل الفائدة الحقيقي نحو معدل الإدخار، كما يعزز هذه النتيجة قيمة الإحتمال الحرج الموافق لإحصائية فيشر 62,29% وهي أكبر من 5%. وبالنسبة للفرضية العدمية الثانية لدينا : $F_C = 0,04292 < F_t = 3,493$ ومنه نقبل فرضية العدم، وبالتالي معدل الإدخار لا يسبب معدل الفائدة، كما يعزز هذه النتيجة قيمة الإحتمال الحرج الموافق لإحصائية فيشر التي تساوي 95,81%، وهي أكبر من 5%. إذن نستنتج أنه لا توجد سببية في أي من الإتجاهين. وبالتالي يمكن القول بأن معدل الفائدة والإدخار لا يرتبطان بعلاقة طويلة الأجل في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة المغطاة بالدراسة، وهو ما يعزز النتائج المتوصل إليها سابقا بإتباع أسلوب التكامل المشترك.

المطلب الثاني : تحليل ومناقشة النتائج

لقد تم تحليل العلاقة بين معدل الفائدة الحقيقي ومعدل الإدخار المحلي في الإقتصاد الجزائري، وليبيان فيما إذا كانت السلاسل مستقرة من عدمها، تطلب إجراء إختبارات جذر الوحدة، كما تم تحديد رتبة تكامل كل متغير على حدا، وتبين أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، وفي ضوء ذلك، تم إستخدام إختبار التكامل المشترك بطريقة أنجل - جرانجر، بالإضافة إلى إستخدام منهجية جرانجر للسببية، وذلك للتحقق من وجود علاقة طويلة الأمد بينهما، وإتضح من خلال التحليل غياب علاقة توازنية بين المتغيرين، وبالتالي عدم صحة الفرضية الأساسية للبحث. وهذا عكس ما ذهبت إليه نظرية التحرير المالي. وبالتالي عدم فاعلية سياسة تحرير سعر الفائدة التي إنتهجتها الحكومة ابتداء من عام 1995 في جذب المدخرات المحلية، بالرغم من أن الفكر الإقتصادي قد أكد على أهمية العلاقة بين الإدخار وسعر الفائدة، الأمر الذي يؤكد على أن هناك عوامل إجتماعية وثقافية ودينية، تجعل من سعر الفائدة عاملا غير مؤثر على الإدخار في الجزائر. بمعنى أن التحسن الذي شهده الإدخار في الجزائر لا يرجع إلى تحرير أسعار الفائدة، وإنما إلى عوامل أخرى.

خلاصة الفصل

تناول هذا الفصل الدراسة القياسية، لأثر تحرير أسعار الفائدة على الإدخار المحلي في الجزائر، وذلك بإتباع أساليب الإقتصاد القياسي، حيث تعرفنا على متغيري الدراسة وتطورهما.

كمدخل نظري قمنا بعرض المفاهيم الخاصة، بالتكامل المشترك، كما تطرقنا للإختبارات الازمة لدراسة العلاقة بين المتغيرين. بعد عرض نتائج الإختبارات وتحليلها، تبين عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين تحرير أسعار الفائدة و الإدخار المحلي في الجزائر، كما أن تحركات معدل الإدخار لا تعتمد على تحركات معدل الفائدة الإقتصاد الجزائري.

الخاتمة

الخاتمة

إحتل سعر الفائدة مكانة هامة في الفكر النقدي والمالي على مر العصور، وكان ذلك تزامنا مع ظهور وتطور النقود، حيث تناولت النظريات المختلفة، الدور الأساسي الذي يلعبه سعر الفائدة كحلقة وصل بين المدخرين والمستثمرين، وأداة تعتمد عليها البنوك المركزية، في ضبط الكتلة النقدية، والتأثير على حجم الإئتمان، ضف إلى ذلك الموقف القاطع للديانات السماوية على اختلافها في مشروعيتها.

كما أن للسياسة النقدية والمالية من خلال سعر الفائدة دورا هاما، في تغيير مسار النشاط الإقتصادي، بإعتباره وسيط يسمح بنقل قرارات أي سياسة إقتصادية كانت للوصول إلى الأهداف النهائية، كما أنه أداة أساسية لربط أسواق المال محلية كانت أم دولية من خلال حركة رؤوس الاموال.

حيث إنتهجت معظم دول العالم مع بداية الثمانينات السياسة التحررية على مستوى النظام المالي والمصرفي، كان سعر الفائدة من أهم المحاور التي شغلت حيزا كبيرا من إهتمام الإقتصاديين، في إطار ما يسمى بسياسة التحرير المالي، وذلك أن من شأن تحرير سعر الفائدة ضمان أفضل توزيع للدخول الأمر الذي يسمح بزيادة الإدخار.

لقد تم في هذه الدراسة التطرق إلى فصلين، تعرض الفصل الأول إلى الأدبيات النظرية لتحرير أسعار الفائدة والإدخار من خلال إبراز المفاهيم العامة الخاصة بهما، مروراً بالدراسات السابقة التي تناولت الموضوع. أما الفصل الثاني فكان تطبيقاً للجانب النظري، حيث أستخدمت فيه أساليب إحصائية، تمثلت في التكامل المشترك، ثم عرض نتائج الدراسة ومناقشتها الأمر الذي أدى بنا إلى الخروج بالنتائج التالية :

أولا : نتائج الدراسة :

لقد تم تحليل العلاقة بين معدل الفائدة الحقيقي و الإدخار المحلي في الاقتصاد الجزائري، بإستعمال تقنية التكامل المشترك، الذي تطلب القيام بإجراء الإختبارات اللازمة، وكانت النتيجة المتوصل إليها غياب علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين.

ثانيا : نتائج اختبار فرضية الدراسة :

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة، و الوقوف على صحة أو نفي الفرضية الأساسية للدراسة. تبين من خلال النتائج عدم صحة الفرضية، وهذا عكس ما ذهب إليه نظرية التحرير المالي، أي عدم نجاعة سياسة تحرير أسعار الفائدة في جذب المدخرات في الجزائر، وهذا ما يؤدي بنا إلى القول بوجود عوامل أخرى تجعل من سعر الفائدة عاملا غير مؤثر على الإدخار.

ثالثا : توصيات الدراسة :

بناء على النتائج المتوصل إليها يمكننا الخروج بالتوصيات التالية :

أ- عدم جدوى الاعتماد على سعر الفائدة في رسم الساسة المتعلقة بتعبئة الادخار في الجزائر، بإعتباره عاملا غير مؤثر في تحفيز الادخار .

ب - ضرورة الإلتجاه نحو إعتماد المعاملات المالية الخالية من سعر الفائدة، نظرا لما تتمتع به من قبول لدى المواطن الجزائري حيث يتحقق ذلك على الأقل بفتح شبائيك إسلامية على مستوى البنوك تراعي الدافع الديني للمواطن، وذلك بعدم إجباره على التعامل بسعر الفائدة، أخذنا وعطاء، مع العمل على تحديث وتطوير المنتجات المالية بما يتناسب مع الإحتياجات المختلفة لكافة أصحاب الفائض المالي.

ج- فسح المجال وتوسيع نطاق عمل البنوك الإسلامية .

رابعا: آفاق الدراسة :

بعد التطرق لموضوع الدراسة والطرق المستخدمة والنتائج المتوصل إليها يمكن رؤية الآفاق التالية :

أ- دراسة قياسية لأثر المعاملات المالية الخالية من سعر الفائدة على الادخار المحلي في الجزائر.

ب - دراسة قياسية لمحددات الادخار المحلي في الجزائر.

ج- دراسة مقارنة بين سياسة سعر الفائدة و البديل الإسلامي في تعبئة الادخار المحلي في الجزائر.

قائمة المراجع

الكتب :

1. إسماعيل رياض، الإدخار في المجتمع الإشتراكي، مكتبة القاهرة الحديثة، دون سنة النشر.
2. الطاهر لطرش، الإقتصاد النقدي والبنكي، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.
3. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
4. سامي خليل، النظريات السياسية النقدية والمالية، الطبعة الأولى، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1982.
5. ضياء مجيد، إقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001.
6. عبد المطلب عبد الحميد، إقتصاديات النقود والبنوك الأساسيات والمستحدثات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
7. عبد المنعم علي، نزار سعد الدين عيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع عمان، 2004.

البحوث العلمية :

8. أحمد سلامي، دراسة قياسية لأهم محددات الإدخار العائلي الجزائري للفترة (1970-2006) والتنبؤ بمكوناتها، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة خضير محمد، بسكرة، 2006-2007.
9. بطاهر علي، (إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثاره على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية) أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005-2006.
10. جنيدي مراد، دراسة تحليلية قياسية بظاهرة الإدخار في الجزائر بإستعمال أشعة الإنحدار الذاتي "var" (1970-2004)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005-2006.
11. كبير مولود، الإدخار وعلاقته ببعض المتغيرات الإقتصادية الكلية الأساسية دراسة تحليلية قياسية في الجزائر خلال (1970-2004)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006-2007.

المؤتمرات والندوات :

12. بريس عبد القادر، طرشي محمد، التحرير المالي و عدوى الأزمات المالية، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، المركز الجامعي خميس مليانة 5 و 6 ماي 2009.

13. عابد العبدلي، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، عدد 32، 2007.
14. عبد الغني حريري، دور التحرير المالي في الأزمات والتعثر المصرفي، المؤتمر الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس 20-21 أكتوبر 2009.
15. منير الحمش، هل حقا تحرير التجارة قاطرة للنمو؟، ندوة الثلاثاء الإقتصادية الثالثة والعشرون، جمعية العلوم الإقتصادية الدورية، دمشق، 2010.

المقالات :

16. أحمد سلامي، القياس الإقتصادي لأثر التحرير المالي لمعدلات الفائدة على حجم الإدخار في الإقتصاد الجزائري للفترة (1990-2003)، جامعة ورقلة

المراجع الأجنبية :

17. AMAIRA BOUZIDI, (Libéralisation financière et croissance économique). Papier présent aux 20^{ème} journée international économie monétaire.
18. EngozogoMba, Leopold; "La stratégie de libéralisation financière et la mobilisation de l'épargne en Zone CEMAC". Thèse, mémoire de diplôme .
19. HASSINE SIUHEIL, (effets de liberalization système financière Tunisien sur les risques des banques), universite Laval quebec, 2000.
20. MELARD Guy, **Méthodes de prévision à court terme**, Edition Ellipses, Bruxelles, 1990.
21. Ministère des finance-DSMF-octobre 2004,citant : Mohamed Yazid BOUMGHAR, libéralisation financière et épargne des ménages : quel(s) liens(s) ?, Centre de Recherche en Economie Appliquée pour le Développement (CREAD-Alger).
22. Régis bourbonnais, **Exercices pédagogiques d'économétrie**, 2ème édition, economica, Paris, 2012.

المواقع الإلكترونية :

23. <http://data.albankaldawli.org/country/algeria>
24. <http://www.tradingeconomics.com/algeria/interest-rate>
25. www.ons.dz
26. <http://data.worldbank.org/country/algeria>

الملاحق

الملحق رقم 1 : بيانات معدل الإدخار المحلي ومعدلات الفائدة الحقيقية خلال الفترة 1990-2014

	SPIB	TIR
1990	27.47	-6.71
1991	36.74	-13.23
1992	32.02	-17.68
1993	27.1	-6.52
1994	26.2	-12.56
1995	27.21	-12.54
1996	31.73	-1.45
1997	31.99	10.97
1998	27.46	4.33
1999	31.84	6.66
2000	45.03	7.7
2001	41.74	3.8
2002	40.89	2.32
2003	45.05	0.87
2004	48.06	-0.33
2005	55.16	0.56
2006	57.4	-0.56
2007	56.99	-1.92
2008	57.08	-3.1
2009	46.55	-3.99
2010	47.99	-2.16
2011	46.2	-2.78
2012	48.04	-7.14
2013	45.83	-1.55
2014	43.4	-1.2

المصدر : من إعداد الطالبة إعتقادا على بيانات البنك الدولي والديوان الوطني للإحصائيات

الملحق رقم 2: النتائج الإحصائية لتقدير المتغيرين

	SPIB	TIR
Mean	41.00680	-2.328400
Median	43.40000	-1.550000
Maximum	57.40000	10.97000
Minimum	26.20000	-17.68000
Std. Dev.	10.34957	6.822771
Skewness	0.017242	-0.339893
Kurtosis	1.782960	2.897920
Jarque-Bera	1.544142	0.492217
Probability	0.462055	0.781837
Sum	1025.170	-58.21000
Sum Sq. Dev.	2570.724	1117.205
Observations	25	25

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات EViews9

الملحق رقم 3 : منحني الدراسة



المصدر : من إعداد الطالبة إعتمادا على مخرجات EViews9

الملحق رقم 4 : نتائج تقدير معادلة إنحدار التكامل المشترك

Dependent Variable: SPIB
 Method: Least Squares
 Date: 04/20/17 Time: 11:28
 Sample: 1990 2014
 Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	41.82246	2.178498	19.19784	0.0000
TIR	0.350308	0.307749	1.138293	0.2667
R-squared	0.053331	Mean dependent var		41.00680
Adjusted R-squared	0.012171	S.D. dependent var		10.34957
S.E. of regression	10.28639	Akaike info criterion		7.576138
Sum squared resid	2433.625	Schwarz criterion		7.673649
Log likelihood	-92.70173	Hannan-Quinn criter.		7.603184
F-statistic	1.295711	Durbin-Watson stat		0.269768
Prob(F-statistic)	0.266717			

المصدر : من إعداد الطالبة إعتامدا على مخرجات EViews9

الملحق رقم 5 : نتائج اختبار سببية جرانجر بين DSPIB و DTIR

Pairwise Granger Causality Tests
 Date: 04/20/17 Time: 11:57
 Sample: 1990 2014
 Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DTIR does not Granger Cause DSPIB	22	0.48677	0.6229
DSPIB does not Granger Cause DTIR		0.04292	0.9581

المصدر : من إعداد الطالبة إعتامدا على مخرجات EViews9

الفهرس

الفهرس

الصفحة	الموضوع
III	الإهداء
IV	الشكر
V	الملخص
VI	قائمة المحتويات
VII	قائمة الجداول
VIII	قائمة الأشكال
IX	قائمة الملاحق
أ	مقدمة
الفصل الأول : مراجعة الأدبيات النظرية لأسعار الفائدة و الإدخار	
2	تمهيد.....
3	المبحث الأول : الإطار النظري للتحريم المالي لأسعار الفائدة والإدخار.....
3	المطلب الأول : مفاهيم عامة حول التحريم المالي لأسعار الفائدة والإدخار.....
3	الفرع الأول : تعريف التحريم المالي.....
4	الفرع الثاني : إجراءات التحريم المالي.....
5	الفرع الثالث : النظريات المفسرة لسعر الفائدة.....
8	الفرع الرابع : تعريف الإدخار.....
8	الفرع الخامس : أنواع الإدخار.....
10	المطلب الثاني : آلية تأثير أسعار الفائدة المحررة على الإدخار.....
11	المبحث الثاني : الدراسات السابقة.....
11	المطلب الأول : الدراسات السابقة باللغة العربية والأجنبية.....
12	الفرع الأول : الدراسات السابقة باللغة العربية.....
13	الفرع الثاني : الدراسات السابقة باللغة الأجنبية.....
14	المطلب الثاني : علاقة بالدراسات السابقة بالمذكرة محل الدراسة.....
14	الفرع الأول : مقارنة بين دراستنا الحالية والدراسات السابقة باللغة العربية.....
15	الفرع الثاني : مقارنة بين دراستنا الحالية والدراسات السابقة باللغة الأجنبية.....
16	خلاصة الفصل الأول.....

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية لأثر تحرير أسعار الفائدة على الإدخار المحلي

18	تمهيد
19	المبحث الأول : الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة.....
19	المطلب الأول : الطريقة المتبعة في الدراسة.....
19	الفرع الأول : المتغير التابع.....
20	الفرع الثاني : المتغير المستقل.....
22	المطلب الثاني : الأدوات المستخدمة في الدراسة.....
23	الفرع الأول : الإطار القياسي المتبع في التحليل.....
23	الفرع الثاني : إختبارات الإستقرارية
23	الفرع الثالث : إختبار التكامل المشترك.....
24	الفرع الرابع : دراسة العلاقة السببية بين معدل الفائدة الحقيقي و معدل الإدخار المحلي.....
25	المبحث الثاني : عرض ومناقشة النتائج.....
25	المطلب الأول : تقديم النتائج.....
25	الفرع الأول : نتائج إختبارات الجذر الوجدوي.....
27	الفرع الثاني : نتائج إختبار إنحدار التكامل المشترك.....
29	الفرع الثالث : نتائج إختبار سببية جرانجر بين DTIR و DSPIB
30	المطلب الثاني : تحليل ومناقشة النتائج.....
31	خلاصة الفصل الثاني.....
32	الخاتمة
35	المراجع.....
38	الملاحق.....
43	الفهرس